الإجرام السياحي وآثـــره على التنمية المستدامة في ليبيا دراسة للفترة مـــن 1970-2010 م

د. إلهام عمران العـزابي ـ كلية الآداب - قسم الدراسات السياحية . جامعة طرابلس

الملخص:

لا يمكن تحقيـــق الأمـــن والاستقرار إلا من خلال استراتيجية تخطيط متوسطة وطويلة المدى، تستخدمها من خلال خطط خمسية. حيث يسهم الأمن السياحي كجزء من الأمن الاقتصادي، بشكل كبير في تطوير قطاع السياحة إذا عملت الدولة على النهوض بالركائز التي يقوم عليها، وخاصة ما يتعلق منها بالمرتكز البيئي الذي يشمل محيط الإنسان الذي يعيش فيه وإن كان الإجرام ظاهرة لا يخلو منها أي محيط فإن ليبيا أعدت نظاما قانونيا يحمي المصالح العامة للدولة والمواطن من أي مخاطر قد تشكلها السياحة الوافدة أو المحلية و في نفس السياق تهدف إلى حماية السائح.

الكلمات المفتاحية:

الأمن السياحي ، الجرائم السياحية، السياحة المستدامة، الأمن الجنائي

Abstract:

Security and stability can only be achieved through a medium and long-term planning strategy, which you use through five-year plans. Where tourism security, as part of economic security, contributes significantly to the development of the tourism sector if the state works to advance the pillars on which it is based, especially those related to the environmental pillar that includes the human environment in which he lives. A legal system that protects the public interests of the state and the citizen from any risks that may be posed by incoming or local tourism, and in the same context aims to protect the tourist.

Keywords: Tourism Security, Tourism Crimes, Sustainable Tourism, Criminal Security

المقدمـــــــــة:

السياحة في الوقت الحالي مهمة للغاية للعديد من البلدان حول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ؛ لأنها تساعد على تحسين اقتصاداتها من خلال توفير العملة الصعبة لميزانياتها والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي عامل توفير الأمن للسياح في طليعة الأسس التي يرتكز عليها في أي صناعة سياحية ناجحة ومستدامة، وأن المشاكل المتعلقة بأمن السائح وسلامته سواء حدثت أو كان من المتوقع حدوثها من شأنها تؤثر سلباً على سمعة الدولة المستقبلة للسياح (البلد المضيف) مما ينتج عنه

توقعات سلبية وعدم استقرار سياسي وجرائم على المستوى الداخلي للدولة أو على المستوى الخارجي للدولة. (1)

بما أن الأمن والاستقرار يتوافقان مع مفهوم الحياة الاجتماعية وهو أمر لا مفر منه للإنسان بشكل عام، والأمن مرتبط بوجود الأفراد وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم الأساسية، كما أنه ضرورة لبناء المجتمع و أساس أساسي لبناء الحضارة لا أمن بغير استقرار ولا تقدم ولا رخاء للمجتمع البشري.

يتحقق الأمن فقط عندما يخلو العقل الفردي والحس الجماعي من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار مع العلم أن مصادر التهديد التي يتعرض لها الأفراد والجماعات والمجتمعات تختلف باختلاف الظروف البيئية وكذلك الظروف السياسية والاقتصادية التي تحتويها. المنظورات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والأيديولوجية. حيث تعد الحرب والجريمة والاكتظاظ السكاني والتلوث البيئي والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار غير المشروع من أكثر التهديدات وضوحًا للأنظمة والعلاقات والأسس للبقاء على قيد الحياة للأفراد والمجتمع. مشروع المخدرات والسلاح واستغلال الأطفال والنساء،

ولأن طبيعة الإنسان البشرية تتطلب حركة مستمرة بين الحركة لكسب الرزق والممارسة التجارية والبحث عن الأمن والاستقرار وتماشياً مع تطور الحياة الاجتماعية للإنسان، فقد تطورت فكرة الحركة التي تهدف إلى البحث من أجل الرزق والأمن والسلامة، وقد ارتقت أحيانًا إلى الترفيه والراحة والاستجمام والبحث عن الهدوء والعزلة. في حين أن مصطلح السياحة أصبح يشمل مجموعة من الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية التي تمثل ظاهرة من هذا العصر والتي نشأت نتيجة للحاجة المتزايدة للراحة والتمتع بجمال الطبيعة وكذلك للعيش في حياة خاصة المجالات غير المألوفة في الحياة اليومية للأفراد الذين لديهم، وهذه الحركة التي تمثل الحل والسفر الذي يقوم به الأفراد والتي من خلالها ينخرطون في الأنشطة الترفيهية كما أنها هي التي ساهمت في ظهور نشاط اقتصادي مخصص لتقديم الخدمات والمتطلبات السياحية ولا يمكننا أن نتوقع الانخراط في النشاط السياحي كمنتجين أو مستهلكين ما لم يكن هناك أمن وسلامة.

صرح فيديتوف في 5 آذار / مارس 2014 في مؤتمر للسياحة والأمن في مدريد "السياحة والسفر يمكن أن تساهم في أرباح كبار تجار المخدرات. وقد تكون بعض

الهدايا التذكارية التي تبدو غير ضارة عبارة عن قطع أثرية أو أعمال فنية أو منتجات للحياة البرية والغابات غير القانونية . "

وأضاف فيديتوف في المؤتمر الذي استضافته منظمة السياحة العالمية أن «السياحة جزء حيوي من عالم متصل ولكنها أيضا عرضة للاستغلال من قبل الجريمة المنظمة والإرهابيين.» مشيرا إلى الهجمات الإرهابية الأخيرة في كل من جاكرتا وإسطنبول التي تؤكد استهداف الإرهابيين للسياح. وقد اشار فيدوتوف إن المجتمع الدولي بحاجة إلى التعامل مع السياحة والأمن كجزء من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى إحلال السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية. وأثنى فيديتوف في كلمته على الخطوات التي اتخذتها دول أميركا الوسطى لربط السياحة بالتخلص من الفقر وعدد آخر من قضايا التنمية، وفي هذا السياق سنتكلم عن بعض الجرائم السياحية، وقبل ذلك إلى تعريف الجريمة (2)

أهمية ومبررات الدراسة :

1- السياحة من القطاعات الرائدة التي تساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، وخاصة الدول النامية والتي تستفيد من مجموعة متنوعة من العوامل الطبيعية والتاريخية والجغرافية والأمنية التي تجعلها جذابة للسياح.

2- يساعد الأمن السياحي صناعة السياحة على النمو من خلال زيادة الاستثمارات السياحية وعدد السياح، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، وتحديد الوجهة السياحية للسياح الوافدين وما إلى ذلك.

3- للجرائم السياحية تأثير كبير على السياحة الوافدة إلى الدول السياحية، وينعكس أثرها السلبي على الدولة والأنشطة العاملة في قطاع السياحة مثل الفنادق ومكاتب السياحة والسفر والأدلة وشركات النقل السياحي.

مشكلة البحث:

تختص الدراسات السياحية بالتحقيق في الجرائم السياحية من منظور أمني، بينما يتطلب تحقيق الأمن السياحي تنفيذ مفهوم شامل لمكافحة الجريمة يشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والأمنية.

وتتوقف مسيرة التنمية في أي مجتمع على جهود أفراده ومؤسساته، وفي إطار ثقافة المجتمع، وإمكانياته ومن الخطأ القول بأنه من الممكن استيراد التنمية في أشكالها المختلفة لتصب في قوالب اجتماعية معينة؛ لأن التنمية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة للسير بالمجتمع إلى مدارج التقدم، والتطور لهذا فإن من المؤكد أن التنمية لكي

تخدم المجتمع لا بد أن تتم في إطار اجتماعي محدود حيث يشكل هذا الإطار القاعدة الأساسية للأخلاقيات والقيم والمبادئ كما أن عادات وتقاليد المجتمع قد تلعب دروراً أساسيا في خطط التنمية سلبيا وإيجابياً والحاجة إلى تنسيه اجتماعية واقتصادية شاملة يمكن تحقيقها بتجنيد كل الموارد البشرية والمادية المتاحة والمتوقعة على أن يحسن استثمارها بأفضل صورة لكي تحقق أهدافها.

ولا يمكن استثمار هذه الموارد بشتى أنواعها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا باستخدام الأسلوب العلمي المنظم والمتوازن الذي يأخذ في اعتباره الحاجات الأساسية للمجتمع وإمكانات تطويره إلى مجتمع تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

أهداف البحث:

الوصول إلى أفضل الأساليب لمكافحة الجرائم المتعلقة بالسياحة والتي تقلل من معدلات الجريمة في الدولة ككل وليس فقط تلك المتعلقة بقطاع السياحة مع مراعاة المفهوم الشامل للأمن السياحي.

منهجية البحث:

ينهج البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي، باستقراء ومقارنة نتائج بعض الأبحاث التي تناولت العلاقة بين الجريمة والسياحة، ثم الربط بينها لتحليلها وصولا لتحديد أنجع السبل في مكافحة الجرائم المتعلقة بالسياحة.

الدراسات السابقة:

قام الخالد عام 2008م بدراسة الأمن السياحي في الجمهورية اليمنية : المقومات والمعلومات من خلال الإجراءات الأمنية المتبعة في تأمين السياحة في اليمن، ومقومات الأمن السياحي فيها ومعوقاته، وبينت الدراسة أن مستوى إجراءات الأمن السياحي في اليمن مرتفع حيث احتل أمن الإقامة المرتبة الأولى تبعه أمن القدوم في المرتبة الثانية، وأمن التنقل في المرتبة الثالثة، وأمن المواقع السياحية في المرتبة الرابعة، بينما احتل الأمن النفسي المرتبة الأخيرة، وأن أهم معوقات الأمن السياحي في اليمن هي انتشار حمل السلاح واختطاف السياح وعدم كفاءة رجال الأمن والأدلاء السياحيين وصعوبة تعامل السياح مع رجال الأمن والمعنيين بالسياحة، وعدم التزام وكالات السياحة بالعقود المبرمة.

كما قام Mthembu عام 2009م بدراسة بعنوانSafety and Tourism Crime Security in The Umhlathuze Kwazulu-Natal municipality District تناولت تأثير الجريمة على السياحة الوافدة في منطقة الدراسة في دولة جنوب افريقيا،

والسياسات والإجراءات المتبعة لتحقيق الأمن السياحي فيها، وبينت الدراسة ان معظم الجرائم ضد السياح تتم غالباً من قبل السكان المحليين بسبب عدم أدراك المجتمعات المحلية لأهمية السياحة الوافدة وتأثير العامل الأمني عليها.

كما قام كل من Baker و Stockton عام 2014م في دراسة بعنوان Tourism and Crime America: A preliminary two major American tourist cities assessment of the relationship between the number of tourists and crime تناولت تأثير الجرائم السياحية المختلفة كالسرقة والقتل على أعداد السياح في اثنتين من المدن الأمريكية لأس فيغاس، هونولولو التي تتميز بالسياحة الجماعية للفترة (2000-2012م)، وبينت الدراسة وجود علاقة سلبية بين أعداد السياح والجريمة في المدينتين، بالإضافة إلى وجود ارتباط ايجابي بين زيادة عدد رجال الأمن، وانخفاض معدل الجريمة ضد السياح في المدينتين.

بينما تناول Altindag عام 2014م في دراسة Crime and International Tourism العلاقة بين الجريمة والسياحة الدولية، ودرجة اختلافها بين المناطق السياحية في عدد من الدول الأوروبية، وبينت الدراسة بأن جرائم العنف كالقتل والاغتصاب والاعتداء تؤثر سلباً على أعداد السياح الوافدين وعائدات السياحة، واختيار الوجهة السياحية للسياحة الوافدة في دول أوروبا، كما بينت الدراسة بأن جاذبية الدولة السياحية تساهم في التقليل من الآثار السلبية للجريمة على السياحة الوافدة فالمناطق الساحلية البحرية في غرب أوروبا أقل تأثرا بالجريمة من المناطق الساحلية الواقعة في جنوب أوروبا وذلك لأن الجاذبية السياحية لمناطق غرب اوروبا أعلى من الجاذبية السياحية المناطق جنوب أوروبا بالنسبة للسياحة الوافدة.

الاطار النظـــــــــــري:

المبحث الأول ـ السياحة وأنواعها :

السياحة مفهوم حديث لم يتبلور بشكل واضح ودقيق حتى العصر الحديث حيث اصبحت حركة السفر احدى ظواهر العصر الاقتصادية والاجتماعية،كما اختلفت في تعريفها للسياحة حسب التخصصات العلمية المختلفة التي تدرس هذه الظاهرة وتحللها. حيث ان اللافت للنظر هو تطور مفهوم السياحة من مرحلة إلى أخرى نتيجة لتطور ظاهرة السياحة نفسها. ظهرت العديد من التعريفات على مر السنين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

المطلب الأول ـ تعريفات السياحة :

يمكن تعريف السياحة بأنها نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط. أما . جوير فرولر فيعرفها: " السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على الاستجمام وتغيير الجو والوعي الثقافي المنبثق عن تذوق مجال المشاهدة الطبيعية". (3) ، وعرف الأستاذ علي أحمد هارون السياحة : " بأنها مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم، وإقامتهم لمدة لا تقل عن / 24 / ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.E.C.D) فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع. (4)

المطلب الثاني ـ أنواع السياحة وأغراضها :

بناءً على التعريف السابق للسائح ويمكن تمييز أنواع مختلفة من السياحة بناءً على الغرض منها، مثل السياحة الدينية والتي تتضمن زيارة الأماكن المقدسة لغرض أداء الطقوس أو للترفيه وسياحة التسوق، والتي تشمل السفر إلى مناطق محددة لشراء منتجات لا تتوافر بنفس الكمية أو الجودة في مجالات أخرى، السياحة العلمية والثقافية والتي تشمل السفر لحضور المؤتمرات والفعاليات العلمية والثقافية، والسياحة الرياضية، والتي تشمل السفر إلى مختلف الأنشطة الرياضية مثل المسابقات الرياضية الدولية والأولمبية. (5)

بالإضافة إلى السياحة الطبية والموسمية، وهي السياحة الاستشفائية وهي زيارة الأماكن والمحميات الطبيعية التي قد يساعد مناخها في الشفاء من بعض الأمراض أو زيارة دولة معينة لأداء الإجراءات الطبية والعلاجية التي قد لا تتوفر في السائح. من ناحية أخرى فإن سياحة الطهي مخصصة أساسًا للطعام إما لتجربة أنواع جديدة من المأكولات التي تشتهر بها الوجهات السياحية أو للمشاركة في مهرجانات الطهي المختلفة.

المبحث الثاني ـ مفهوم الجريمة السياحية ومسبباتها :

المطلب الأول ـ تعريف الجرائم المتعلقة بالسياحة:

الحديث عن الجرائم التي يتورط فيها المسافرون والمسافرون موضوع قديم لأن المسافر دائمًا أكثر عرضة للجرائم من السكان، والمسافر عابر سبيل غير معروف بين

السكان مما يسمح له بفعل ما يشاء ثم يهرب سواء كان ذلك المسافر في قافلة أو طائرة. (6)

الجرائم المتعلقة بالسياحة والمعروفة - أيضًا - باسم جرائم السياحة هي الجرائم التي يرتكبها أو ضد السياح، والجرائم المرتكبة فيما يتعلق بالمنشآت السياحية أو الجرائم التي يرتكبها عمال السياحة مثل المرشدين السياحيين. ونتيجة لذلك وكما أشار بعض الكتاب بشكل صحيح فإن الجرائم المتعلقة بالسياحة تشمل جميع أنواع الجرائم تقريبًا وتتعدد جرائم السياحة ومنها: جرائم السياحة والفنادق، وجرائم الشركات السياحية، وجرائم المرشدين السياحيين، وجرائم الضيوف والرواد، ومن ثم ترتبط جرائم السياحة ارتباطًا وثيقًا بعدة قوانين منها: قوانين تنظيم المحلات العامة والنوادي الليلية، مكافحة الدعارة والاحتيال، والقوانين الجائرة لدخول وإقامة وخروج الأجانب، والقوانين المنظمة لشركات السياحة والفنادق، ومكاتب السماسرة، وتنظيم الجمارك، والقوانين المنظمة لشركات السياحة والفنادق. (7)

وهي مجموعة كبيرة من الجرائم بهذا المفهوم ترتبط بارتباطها بمفردات السياحة، كالسياح والعاملين والمنشآت ونظرا لأهمية الجرائم السياحية فقد طالب بعض الكتاب بإدراجها في تشريع موحد يجمع كل شظايا الجرائم المتعلقة بالسياحة.

تعد جرائم السياحة كبيرة لما لها من تأثير على السياحة والتي تعد مصدرًا مهمًا للدخل القومي في جميع البلدان. كما تتميز بخصائص معينة تميزها عن الجرائم الأخرى وأهمها ارتباطها بالسياح أو الضحايا أو الجناة، حيث يتمتع السائحون بخصائص فريدة تميزهم عن المقيمين مما يجعل دراسة الجرائم السياحية أمرا ضروريا وأمر مهم لكل من طلاب علم الجريمة وعلم ضحايا الجريمة.(8)

من حيث الجرائم المتعلقة بالمنشآت السياحية فهي إما جرائم عرضية لا تؤثر على وضع المنشآت كمرافق سياحية في وقوع الجرائم عليها، أو جرائم تهدف إلى التأثير على تلك المرافق على وجه التحديد والتي غالبًا ما تهدف إلى التأثير سلبًا على السياحة مثل مصدر رئيسي للدخل القومي والفئة الأخيرة تعتبر جرائم إرهابية وجرائم متعلقة بالسياحة بشكل أو بآخر، فقد صدرت عدة قرارات منها قرار رقم (187) لسنة 1995 بشأن التنظيم الداخلي للإدارة العامة لحماية المرافق السياحية وقرار رقم (130) لسنة 2012 بشأن تنظيم الهيئة العامة للسياحة و الآثار في ليبيا وغيرها من القرارات لتنظيم السياحة ونص عقوبات للجرائم السياحية.

الفرع الأول ـ تعريف الجريمة السياحية :

لم يتطرق الاجتهاد القانوني على وجه التحديد إلى تعريف جريمة السياحة، ولم يظهر في التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط السياحي الذي يشير إلى أن الأفعال المخالفة لتنظيم النشاط السياحي تقع في نطاق التجريم ؛ ومع ذلك فإن هذا لا يمنع البحث في تعريف ومفهوم جريمة السياحة على أساس مفهوم السياحة. بشكل عام وتشير الجريمة إلى أي فعل أو تقصير يعاقب عليه القانون ويرتبط بقاعدة جزائية تنطبق على المخالفين. (9)

إلا أن ما يميز الجريمة السياحية عن الجرائم الأخرى أنها تتعلق بالسائح سواء كان ضحية، وهذا ما يميزها عن الجرائم العادية وتميزت الجريمة السياحية بملامح العصر فلم تعد كذلك. والجريمة التقليدية مثل القتل والسرقة والاحتيال لذا فقد أدى تطور صناعة السياحة في العالم إلى تطوير أساليب التخطيط لجرائم السياحة وتنفيذها من جهة ومن جهة أخرى تطورت مع تطور آليات العصر مثل استخدام الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة كما ازداد الاتجار بالمخدرات.

الفرع الثاني ـ أسباب الجرائم السياحية :

قد يكون السائح شخصًا أجنبيًا يأتي إلى البلاد للاستمتاع والمشي أو قد يكون مواطنًا من نفس البلد ينتقل بغرض السياحة والاستجمام، ولكن خلال تلك الفترة وفي ذلك المكان المخصص للسياحة قد يتعرض لجرائم تمس جسده أو شرفه أو ماله حيث قد يكون ضحية لهذه الجرائم. السائح هو ممثل أو شريك في أفعال توصف بأنها جرائم ارتكبت أثناء الإجازة. قد ترتكب هذه الجرائم ضد السائح أو من قبله لأسباب متنوعة من أهمها: (10)

1. إن عدم معرفة السائح بمعالم الدولة التي يزورها وكذلك عدم فهمه لطبيعة المواطنين في تلك الدولة، قد يجعله هدفاً للمجرمين.
2. إن عدم اتخاذ بعض السائحين احتياطات أمنية كتأمين أمتعتهم وممتلكاتهم قد يتيح فرصة للمجرمين لارتكاب جريمتهم، وذلك لعدم قدرتهم على تحذيرهم من الدول المستقبلة والمخاطر التي قد يتعرضون لها.
3. انشغال السائحين وتركيز اهتمامهم على المهمة التي أتوا من أجلها وهي المتعة والتسلية وقد يسهل مهمة المجرمين.

4. الفروق الاجتماعية بين السائحين والمقيمين في المناطق التي سافروا إليها. غالبًا ما يُنظر إلى السائح على أنه فرد ثري جاء لإنفاق الأموال، مما يجعله عرضة لجرائم مثل السرقة والاحتيال.
5. الاختلافات الدينية بين السياح الأجانب والسكان المحليين في البلدان التي يزورونها
6. المحافظة على الوعي السياسي الحضاري
7. بسبب انعدام الأمن للأوضاع السياسية والأمنية في بعض البلدان والأماكن، فإن السياحة بشكل عام مهددة بجرائم مختلفة مثل القتل أو الخطف.

المطلب الثاني ـ :أنواع الجرائم السياحية وتصدي المشرع لها :

أن الجرائم السياحية يمكن أن ترتكب بحق أو من قبل السائحين وسنناقش الآن الجرائم التي ترتكب بحق السائحين تليها الجرائم التي يرتكبها السائحون.

الفرع الأول ـ الجرائم التي تقع على السائح :

المزايا التي تميز الانفتاح على العالم الخارجي وتبسيط إجراءات الدخول والخروج من الدولة وإليها، وكذلك مساهمتها في زيادة أعداد السائحين الوافدين لا تستثني بعض الحالات التي قد تشكل تهديدًا للأمن بشكل عام. والأمن السياحي على وجه الخصوص لأن بعض المغتربين قد يتسمون بخصائص وسلوكيات غير مقبولة لا أخلاقياً ولا إنسانياً ولا أخلاقياً.

ويتعارض مع قيم المجتمعات المستقبلة للسائحين ومن المعروف أن إقامة السائح محددة وخلال تلك الإقامة القصيرة والمحددة يجوز له القيام أو الامتناع عن القيام بأعمال يعاقب عليها قانون الدولة المضيفة وتطبيقًا. من مبدأ الإقليمية فإن القانون المعمول به هو قانون البلد الذي وقعت فيه الجريمة وفقًا للمتطلبات الإجرائية من منطلق احترام السيادة. (11)

ونتيجة لذلك فإن المشرع بتبنيه لمبدأ الإقليمية للقوانين فإن أي فعل يشكل جريمة في مفهوم قانون العقوبات والقوانين المتعلقة بالجريمة ويقع على أراضي الدولة، ويعاقب عليه وفقًا لـ قوانين الدولة سواء كان الفعل مواطناً أو أجنبياً وبالتالي السائح بغض النظر عن كونه مواطناً أو أجنبياً. وعندما يرتكب أجنبي فعلاً يشكل جريمة فإنه يخضع لعقوبات قانون العقوبات ويخضع لإجراءات المحاكمة القانونية ومن أخطر الجرائم التي يمكن أن يرتكبها السائح ما يلي:

1ـ **الجرائم المتعلقة بتهريب المخدرات :** قد يكون السائح هو الجاني الأصلي أو الشريك في جرائم تهريب المخدرات، وهي الأكثر شيوعًا حاليًا وقد تعامل المشرع مع هذا النوع

من الجرائم وفق القانون المتعلق بمنع المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع استعمالها والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

حيث تعامل مع تحديد الجرائم المتعلقة بالمخدرات وصنفها إلى جنايات وجنح بناء على السلوك المادي للجاني، واقتصرت الجنايات على ثلاثة أفعال تتعلق بسلوك أو تنظيم أو تمويل تجارة المخدرات والاستيراد والتصدير من كل مادة مخدرة وزراعة النباتات المخدرة بقصد الاتجار بها واقتصرت الجنح على ثلاثة أفعال تتعلق بزراعة النباتات المخدرة مع الأفعال المتعلقة بالحيازة لغرض الاستهلاك أو الاستهلاك أو التسليم أو العرض أو العرقلة. أو منع العملاء المكلفين بالتحقيق في الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات وتسهيل الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة في تعريفه. (12)

و لعل أهم الجرائم التي يمكن أن تنسب إلى السياح هي جرائم الاستيراد و التصدير لمادة مخدرة وفقا لما جاء في نص المادة 19 من القانون و التي جاء في نصها " يعاقب بالسجن المؤبد كل من قام بطريقة غير مشروعة بتصدير أو استيراد للمخدرات أو مؤثرات عقلية (13)

2- الجرائم المتعلقة بالصرف و تزوير العملات و إدخالها : تتبنى دول مختلفة قواعد تحكم شروط تحويل رأس المال ودخول وخروج العملة الصعبة والعملات الأجنبية، ومن ثم يجب على السائح الأجنبي التصريح عن المبالغ التي يحملها معه، وكذلك أنواع النقود والعملات التي تتكون منها عليهم وعليه أن يحول الأموال عن طريق البنوك أو المؤسسات المصرفية المصرح لها قانونًا بذلك. ونتيجة لذلك، ويحظر شراء أو بيع العملة الصعبة خارج الإطار الرسمي والقانوني المتمثل في البنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة، و يعاقب القانون على كل فعل مخالف للنظام المتعلق بالصرف في أي دولة.

كما يعتبر تزييف العملات وإدخالها والترويج لها في السوق المحلية فعلاً إجرامياً قانونياً يمكن للسائح أن يرتكبه بجلب وإدخال النقود المزيفة عبر الحدود أو الترويج لها من مكان إلى آخر باستخدام مختلف الوسائل المتاحة لمرتكب الجريمة. ولا يؤخذ في الاعتبار مكان التزوير. تخضع النقود سواء أكانت تُجنى في الخارج أو محليًا، ويُنظر أيضًا في الفعل المادي للترويج للأموال المزيفة وتحويلها من مكان إلى آخر، أو التعامل معها في المعاملات التجارية أو التبادل. (14)

الفرع الثاني ـ الجرائم المرتكبة ضد السائح و التي يكون فيها ضحية :

نظرًا لوجود العديد من الأفعال التي يمكن أن يرتكبها السائح والتي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون بموجب مفهوم قانون العقوبات ويمكن أيضًا أن يكون السائح ضحية لهذه الأفعال ومن ثم يمكن الاعتداء عليها من بين الجرائم التي تقع على السائح، ولكن هناك بعض الجرائم التي لها تأثير عميق وعندما يكون السائح هو الضحية تتأثر صورة الدولة وسمعتها الدولية وكذلك سوقها السياحي ولعل أهم هذه العوامل على النحو التالي:

1- الجرائم الإرهابيـــــــــة : أدى تدهور الوضع الأمني الدولي وكذلك انتشار الجريمة المنظمة عبر الدول إلى ما يعرف بالجرائم الإرهابية والتي تعتبر من أكثر التأثيرات السلبية على النشاط السياحي وفي هذا الصدد اتخذت الدول العديد من الإجراءات الهادفة إلى حماية السائحين من أهمها الإجراءات الأمنية، دون إن تخلو نصوص قانون العقوبات من التنصيص على من يقع في اقتراف الجرم الإرهابي و رصد العقوبات لكل فعل يشكل جريمة موصوفة بالإرهابية أو التخريبية وفقا لما جاء في المواد من 87 مكرر إلى المادة 87مكرر 10. (15)

2- جرائم الاختطـــــاف: كما يمكن تصنيفها كجريمة إرهابية حيث استخدمتها الجماعات الإرهابية في أوقات مختلفة للحصول على تمويل لأعمالها الإرهابية عن طريق اختطاف السياح والمطالبة بفدية من الدول التي ينتمي إليها السائح أو الدولة المضيفة كما تم رفض عرض الفدية ولم يقبل التعامل وشددت الإجراءات التي تسمح بمرافقة السياح وحمايتهم أينما ذهبوا بهذه الطريقة.

هذا بالإضافة إلى جرائم النصب أو الاحتيال و انتهاك الخصوصية و التي كما اشرنا يمكن أن يقترفها السائح كما يمكن أن يكون عرضة لها(16)

المبحث الثالث ـ آليات مكافحة الاجرام السياحي وتأثيرها على السياحة المستدامة في المجتمع الليبي :

قبل الخوض في متطلبات وأسس الأمن السياحي يجب أولاً تحديد المفهوم العام للأمن وأمن السياحة كجزء لا يتجزأ منه على النحو المحدد في المطلب:

المطلب الأول ـ مفهوم الأمن السياحي :

أولا ـ مفهوم الأمن وعلاقته بالسياحة : الأمن هو جوهر الحياة ومصدر استقرارها وتنميتها. وإنها الأساس الذي تقوم عليه كرامة الإنسان وكرامته واحترام حقوقه وسعادته والنظام في المجتمع الذي أدى إلى توسع كبير في مفهوم الأمن وإجراءاته، حيث أصبح

نظامًا أمنيًا متشابكًا ومتشابكًا بمعناه الأوسع. حيث ان الدولة التي لا تستطيع توفير الأمن لمواطنيها لا تستطيع توفير الأمن للسياح.

وبحسب وجهة النظر هذه فإن الأمن الشامل لأي مجتمع يشمل القدرة على تحقيق الأمن السياحي، وبالتالي فإن الأمن السياحي هو زيادة في تأكيد الأمن السياحي وتحقيق الاطمئنان والرضا النفسي له.

ولأن تعريف الأمن الشامل أو الأمن القومي يختلف من ضيق إلى شامل فإن من يعرّفونه يشيرون إليه بشكل ضيق على أنه "الشعور بالأمان وعدم الخوف"، أي "عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي". ويعرّف آخرون الأمن الشامل على أنه "طمأنة الشخص في غياب التهديدات الجسدية لحقوقه، والتحرر من القيود التي تمنعه من تلبية احتياجاته الروحية والأخلاقية، والشعور بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية". (17)

يمكن فهم أهمية الأمن الشامل من خلال دراسة الأبعاد الإنسانية والأخلاقية والثقافية المختلفة التي يرغب الإنسان في تحقيقها من خلال وجود أمن شامل يضمن تحقيق متطلبات تلك الأبعاد. والأمن السياسي والضمان الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن العسكري كلها جزء من مفهوم الأمن الشامل.

تعريف الأمن السياحي: أمن السياحة هو أحد مكونات الأمن الاقتصادي وهو عنصر من عناصر الأمن العام. ومن المستحيل تخيل ازدهار أي مجتمع دون تحقيق الأمن الشامل الذي يشير إلى كل ما يساهم في استقرار المجتمعات لا شك في أن الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجنائي في أي مجتمع يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الشامل. ومن ناحية أخرى يؤدي أي خلل في الاستقرار في أي من هذه المجالات إلى اختلال التوازن في الأمن العام. حيث ان إن أمن أي مجتمع حساس للغاية، حيث يمتد تأثيره إلى ما وراء الاختلالات الأمنية الداخلية ليشمل أي حوادث أمنية كبيرة في المجتمعات المجاورة. (18)

فإذا كان مجتمع ما ينعم بأمن شامل ناتج من استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجنائي فإن اختل الاستقرار هذه العناصر في مجتمع مجاور قد ينتقل إليه عبر الحدود، سواء عن طريق مباشر، مثل الأعمال الإرهابية، أو بطريقة غير مباشرة, مثل التسلل والتهريب، أو النزوح. ولهذا فإنه لا يجب النظر للأمن السياحي بمعزل عن الأمن الشامل.

يشير الأمن السياحي إلى الأنشطة الإدارية والأمنية التي تهدف إلى ضمان إجراء الأنشطة السياحية في بيئة آمنة وخالية من العوائق. ويتحقق الأمن السياحي من خلال توفير كافة الظروف المناسبة التي تجعل إقامة السائح آمنة وممتعة، وكذلك من خلال تزويده بجميع احتياجاته الضرورية والترفيهية.

ويشمل مفهوم الأمن السياحي الواسع:

1- توفير مجموعة متنوعة من المرافق السياحية مع ضمان الأمن والسلامة العامة.

2- ضمان الأمن الصحي السياحي من خلال توفير الرعاية الصحية عند الحاجة، والإشراف على صحة الغذاء والأماكن ذات الصلة والعاملين، وتنقية وتنظيف المواقع البيئية التي يرتادها السياح.

3- التأكد من أن جميع العاملين وأفراد الجمهور الذين يتعاملون مع السائح مهذبون ومهذبون.

4- توفير الأمن الجنائي والسلامة العامة للسياح.

5- تنظيم مهنة المرشد السياحي والتأكد من استيفاء الشروط الأمنية والمهنية للمرشد السياحي.

6- توفير الشركات التي تتولى خدمة السائح، مثل مكاتب السفر والسياحة، وتنظيم الرحلات، وغيرها، ووضع قواعد أمنية لمراقبتها والتأكد من تنفيذ تعاقداتها ومعاقبتها عند الإخلال بالعقود(19)

ثانيا ـ العلاقة بين السياحة و الأمن: يعد الأمن السياحي مكونًا مهمًا من مكونات السياحة في أي دولة حول العالم، وترتكز ارتفاعاتها السياسية على الحركة السياحية، حيث أنها من مكملات الطلب السياحي في أي موقع سياحي حول العالم، والعلاقة دائمًا مباشرة بين السياحة والأمن، وحيث يضيع الأمن والاستقرار تتقلص فرص نجاح السياحة وتتلاشى. ونتيجة لذلك، يقال إن السياحة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ولا ينفصم بالأمن على النحو التالي:

1. يتطلب تقدم السياحة وازدهارها التخطيط، ويعتمد التخطيط على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك المكونات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والطبيعية والبشرية والسياحية، فضلاً عن الإمكانات المتاحة والمتوقعة. من المستحيل أن تنجح في التخطيط والتنبؤ إذا كان مستقبل هذه العوامل غير معروف وغير منتظم.

2- إذا لم تترجم الخطط المنفذة في إطار برامج التنمية إلى مشاريع واقعية وقابلة للتنفيذ، فإنها ستبقى حبرا على ورق، وتنفيذ هذه الخطط يتطلب الأمن والاستقرار.

3- العلاقة بين الخوف والسياحة علاقة متبادلة، فحينما يسود الخوف أو انعدام الأمن لا تنهض صناعة السياحة وتزدهر.
4- الأمن والاستقرار المستمرين يسمحان باستغلال وتوظيف الموارد الطبيعية والبشرية بما يؤدي إلى التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي.
5- تحسين الوضع الأمني في أي دولة يجذب السائحين ويكسب البلاد سمعة طيبة عالمياً وإقليمياً ويعزز العوائد الاقتصادية.
6- صناعة السياحة آمنة بطبيعتها. وتتطلب صناعة السياحة من أي دولة سياحية تأمين احتياجات وإشباع الرغبات المشروعة للسياح، وكذلك تقديم الخدمات المناسبة للسائحين بأمان من وقت وصولهم حتى مغادرتهم البلاد.
التخطيط الأمني وخطط التنمية التي تنهض بالمجتمع اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وبيئيًا وترسيخ عوامل الاستقرار فيه ولها علاقة وثيقة ومباشرة. الهدوء والصفاء والاستقرار(20)

المطلب الثاني ـ مقتضيات الأمن السياحي :

هناك العديد من المتطلبات التي يجب تلبيتها من أجل تحقيق الأمن السياحي تقوم على تحديد الأبعاد والمجالات التي تحدد بدقة أكبر الركائز التي يقوم عليها الأمن السياحي بشكل عام، وسنتناول كل منها على حدة على النحو التالي:

أولا ـ أبعاد الأمن السياحي:

1- البعد السياسي للأمـــــن السياحي : الاستقرار السياسي من العوامل المؤثرة في صناعة السياحة على المستويين المحلي والدولي، ويتأثر بكل من الظروف السياسية في الدول المصدرة للسياح والأوضاع السياسية في الدول والدول التي تستضيفهم وفي أي بلد ان الحكمة السياسية من صنع الأمة وعامة الناس. والمواقف والسلوكيات التي تنجم عن المحبة والصدق والثقة بين الحاكم والمحكوم، والطمأنينة والاستقرار، وتشجيع النظم السياسية على مبادئ هادفة وسلوكيات مرغوبة، ومتطلبات أخرى للإصلاح والبناء، وإشباع حاجات المواطنين وبث روح العدل والمساواة والحرية والأمن والاستقرار والنصرة الشعبية. (21)

في ظل أنظمة دستورية فاعلة تضمن إقامة المؤسسات الجماعية وتمنح المجالس المنتخبة حرية التعبير والدفاع عن مصالح الشعب وفصل السلطات. وأصبحت التنمية السياحية على وجه الخصوص حبرا على ورق نتيجة ظهور الصراعات وضعف الأمن

الداخلي، مما جعلها غير قادرة على توفير الأمن لتسهيل المرافق السياحية وتشتيت انتباه السائحين عن القيام بالرحلات السياحية لدواعي أمنية.

ولا يقل الأمن الخارجي أهمية عن الأمن الداخلي لما له انعكاسات سلبية على صناعة السياحة، و بناء على ذلك يمكن تحديد العوامل السياسية التي تؤثر على صناعة السياحة بما يلي :

1. يشير المفهوم السياسي للاستقرار الداخلي إلى استقرار نظام الحكم في البلاد. يفضل السياح زيارة البلدان المستقرة من أجل الاستمتاع بالسلام والهدوء.

2. أما من حيث الاستقرار الخارجي فهو يشير إلى طبيعة علاقة الدولة مع الدول الأخـــرى من حيث الود وانعدام التوتر الدائم، واستبعاد إمكانية إثارة الصراع فيها، حيث تتأثر السياحة في الدول التي تفتقر. الاستقرار السياسي في دول الجوار، مثل الصراع في لبنان وسوريا. وأثر العراق وإيران على غالبية الدول العربية المجاورة.

ج- الخضوع السياسي : التبعية السياسية تعني أن تكون الدولة ملاصقة لقوة عظمى أو تابعة لها، مثل دولة إسرائيل، التابعة تمامًا للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يؤثر على عدد السياح القادمين حسب رغبة أمريكا وعلاقتها. مع الدول المضيفة وبالتالي فإن عدد السياح والحركة السياحية في هذه الحالة. ويتأثر سوق سياحي كبير ويرتبط بمدى رضا الدولة عن تلك الدول التي عادة ما تكون دولاً كبيرة تُصدِّر السياح.

2- البعد الاقتصادي للأمـــن السياحي : يشير الأمن الاقتصادي إلى مجموعة من السياسات التي تضمن أمن جميع جوانب العملية الاقتصادية في مجملها، مما يزيد من قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين رفاهية مواطنيها. لا شك أن خطط التنمية الشاملة والمطلوب ترتبط ارتباطا وثيقا. وسواء كانت التنمية تستهدف القطاعات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو البيئية، فإنها تساهم في تعزيز عوامل الاستقرار في المجتمع وتساعد في تقويتها. (22) والعلاقة هنا إيجابية. وكلما كانت أنظمة المجتمع أكثر تطوراً وتطوراً، ازداد الأمن والاستقرار والهدوء بين أعضائه. وجميع الإجراءات والسلوكيات المخالفة للقواعد التي تحكم الحياة الاقتصادية، بما يؤمن جميع الأنشطة الاقتصادية بما يضمن أهداف التنمية، والتي تنعكس في الضمان الاجتماعي، مما يؤثر على خلق المناخ الاقتصادي.

يشير الأمن الاقتصادي إلى مجموعة من الإجراءات الأمنية التي تهدف إلى حماية مؤسسات الدولة ومصالحها الاقتصادية، وكذلك الوصول إلى أنظمة فعالة لتوزيع المنتج الوطني على المواطنين المؤهلين أو بين المناطق بما ينعكس على المجتمع في شكل

استقرار سياسي، أما عن إجراءات الشرطة في الأمن الاقتصادي فإنها تتبلور في مراقبة السلوكيات الفردية و الجماعية في شتى المجالات الاقتصادية للتأكد من التزامها بتنفيذ القوانين الاقتصادية التي تنظم الحياة الاقتصادية، بهدف منع و وقوع الجريمة أو بضبطها و اتخاذ التدابير العقابية القضائية حيالها بما يردع الآخرين من الأقدام على ارتكاب ما يعرف بالجريمة الاقتصادية.

3- البعد الاجتماعـــــي للأمـــــن السياحي : تعد أجهزة الأمن العام من بين الجهات الرقابية المكلفة بإنفاذ القوانين والأنظمة النافذة، وتعمل على حماية المجتمع من أي انحراف عن الأنظمة التي قبلتها قبل أن يصبح التمرد على أوامر المشرع والمحظورات صفة إجرامية. بالإضافة إلى واجباتها الأخرى، فهي تعمل على التوفيق بين سلوك الأفراد من جهة، وقيم المجتمع ومثله من جهة أخرى، باستخدام أجهزة مختلفة، لأن المشاكل التي تسببها الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية تؤثر على تغير الاتجاهات في المجتمع. بشتى الطرق، ويخنق عجلة التقدم ويحد من نجاح مشاريع التنمية الاقتصادية، لا سيما تلك المتعلقة بصناعة السياحة. (23)

إن الهدف من خطط التنمية لا ينبغي أن ينحصر في نمو الدخل القومي و إنما يتعين أن يمتد أثره لمعالجة المشاكل التي قد يعاني منها المجتمع، و على رأسها الفقر و الجهل والمرض، و لهذا أصبحت التنمية تتضمن النواحي الاقتصادية و الاجتماعية معا، و أكثر من ذلك فان من الممكن أن ينجم عن عملية التنمية الاقتصادية التي لا يصاحبها تنمية اجتماعية مشكلات عدة يصعب التغلب عليها و إزالة أثارها بسهولة، فقد يترتب عليها من الناحية الاقتصادية ارتفاع الدخل القومي و زيادة نصيب الفرد من الدخل، غير أنه يترتب عليها من ناحية أخرى ضعف السلطة الأبوية و تفكك الأسر و ظهور العلاقات الاجتماعية الثانوية التي تتصف بالسطحية و النفعية و زيادة نسبة الانحلال على مستوى الفرد و الأسرة و المجتمع مما يؤدي إلى زيادة إعداد الجانحين و تفشي الظواهر الإجرامية و ارتفاع نسبة الإدمان على الخمور و تعاطي المخدرات و تصاعد حالات الانتحار و تعاطي البغاء، كما ظهرت في بعض المدن الصناعية مشكلات ناجمة عن عدم كفاية الخدمات و خاصة فيما يتعلق منها بالإسكان و المواصلات و التعليم و الصحة.

4- البعد الثقافي للأمـــــن السياحـــــي : مفهوم الديمومة الثقافية أي التنمية المرتبطة بالحضارة وقيم المجتمع وهويته الخاصة وحفظها وحمايتها من العبث والتخريب والتهريب، وعمليات التربية والتعليم على مختلف المستويات تؤثر على تكوين الثقافة العامة، من أهم مفاهيم التنمية المتعلقة بالبعد الثقافي لأمن السياحة. والثقافة هي حالة

المعتقدات والقيم السلوكية والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك الشائعة في المجتمع، والتي بدورها تؤثر على القيم العامة التي تحدد الأهداف والسلوكيات المقبولة اجتماعياً وغير المقبولة إلى الحد الذي يؤثر على طريقة إشباع الرغبات والاحتياجات بطرق من المجتمع، فالثقافة هي حالة المعتقدات والقيم السلوكية والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك الشائعة. ينتقل من جيل إلى جيل بين أفراد المجتمع. (24)

نتيجة لذلك يتم تحديد معايير السلوك البشري من خلال ثقافته الخاصة وهي الإطار الذي تنمو فيه شبكة العلاقات الاجتماعية. ويشمل النشاط السياحي إطار التفاعل الثقافي هذا من خلال اللقاءات بين المضيف والسائح عبر مجموعة متنوعة من الأنشطة السياحية والعمليات السياحية. وهو ما يربط بشكل ما مسارات هذه العلاقة والتي ستظهر متوائمة مع متطلبات مكان ووقت الظاهرة السياحية وما يصاحبها من خبرات ومعارف جديدة تشكل بالتالي فهماً وإدراكاً لميزة الثقافات النسبية مع خصوصيتها. والاستقلالية بحيث تسمح علاقة التأثير هذه على مستوى العلاقة ببعض التغيرات الثقافية (25)

5- البعد الصحـــــي و البيئـــــي : يبلور مفهوم السياحة العلاجية البعد الصحي لأمن السياحة. السياحة العلاجية هي السياحة التي تجمع بين متعة الروح والتمتع بالجسد، وعلاج أمراض الجسم، والترويح عن النفس، وإعادة التنشيط، والتمتع بالصحة، والشفاء من بعض الأمراض. وعلى هذا الأساس تنقسم السياحة العلاجية إلى قسمين: السياحة العلاجية التي تعتمد على استخدام المراكز الطبية والمستشفيات الحديثة المجهزة بكوادر طبية مؤهلة تأهيلا عاليا في علاج زوارها، والسياحة العلاجية التي لا تفعل ذلك. والقسم الثاني هو السياحة العلاجية، والمعروفة أيضًا باسم سياحة الحمى، والتي تعتمد على العناصر الطبيعية الموجودة في المياه المعدنية الحارة والكبريتية والرمال والشمس.

ويشمل البعد الصحي في تحقيق الأمن السياحي من خلال الأمن الصحي الشامل في الدولة المضيفة للسائحين من الأوبئة والأمراض المعدية والمعدية لسكانها مع رعاية صحية عالية المستوى لمختلف المستويات الفردية والجماعية، وكذلك التعامل مع حالة الدولة المصدرة للسياح والسياح أنفسهم والتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية والمعدية والبيئة، و العكس صحيح، ويتمحور البعد البيئي للأمن السياحي حول مفهوم السياحة البيئية التي تعد جزء هام من مكونات العملية السياحية أو النشاط السياحي، و من خلال الاستدلال بتعريف السياحة البيئية كما عرفها الصندوق العالمي للبيئة (: السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث و لم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، و ذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها و حيواناتها البرية و حضارتها في الماضي و الحاضر(26)

ثانيا ـ مرتكزات الأمن البيئي :

الأمـــــن المادي: يشمل هذا الجانب من الأمن

1- سلامة المنشآت والمرافق السياحية كالفنادق والمنتجعات والقرى السياحية والشقق المفروشة. ويشمل أيضًا الهياكل والمواقع الدينية والثقافية، فضلاً عن المواقع الأثرية والطبيعية والثقافية. كما يشمل أمن المطارات وأمن وسائل النقل الجوي والبري والبحري. مكونات البنية التحتية السياحية والمواطن

2- أمن الذخائر الأثرية و المتاحف من التخريب و العبث و السرقة و التزوير والتشويه.

3- أمن المواقع الطبيعية و يشمل هذا الأمن المحافظة على الغابات من الحريق أو

4- التعدي بقطع الأشجار و تلويث الأنهار و البحيرات و مياه الآبار و خزانات المياه ،و كذلك المحافظة على الحياة البرية من الصيد و المحافظة على البيئة و حمايتها من التلوث.

الأمن السياحي الإعلامـــــــي: يشار إليها على أنها مجموعة من البرامج التعليمية والتعليمية المستهدفة التي يتم بثها للإرشاد من خلال وسائل الإعلام المختلفة لرفع الوعي السياحي بدور صناعة السياحة في الاقتصاد بما في ذلك:

1 - زيادة الوعي السياحي والثقافي بين المواطنين في الدول المضيفة للسياح.

2. توفير المعلومات الأمنية للجمهور عن النشاط السياحي، ومعدلات الحركة السياحية، وأهمية نموها، وآثارها الإيجابية. (27)

3 - التزام وسائل الإعلام بالموضوعية وعدم المبالغة فيما يتعلق بالحوادث العدائية سواء في البلد المضيف أو في أي مكان آخر، وتحليل الأحداث ذات الخبرة بأبعادها وظروفها الحقيقية وآثارها وانعكاساتها لخلق ثقافة أمنية بين البلد المضيف. جمهور البلد للسياح.

الأمـــــن السياحي التنمـــوي: السياحة كصناعة ونشاط اجتماعي لا يمكن أن تحقق أهدافها التنموية إلا من خلال تضافر الجهود وتكامل كافة قطاعات المجتمع بجهد متكامل في المجالات التالية:

1. مراعاة الأمن والثقافات الوطنية للقطاعات الأمنية المختلفة
2. شجع مشاركة المواطنين في مجتمعك.
3. حق المواطنين في تلقي البرامج التدريبية والثقافية والسياحية

يتم تحقيق ذلك من خلال خطة وطنية تهدف إلى تطوير نسيج مجتمعي سياحي واعي ومتحضر وآمن، وكذلك متوافق من الناحية السلوكية مع الأهداف المرجوة من صناعة السياحة. (28)

الأمن السياحي الاجتماعـــــي : عندما تلعب قطاعات السياحة دورها في صناعة السياحة، فإنها ستدفع عملية التنمية إلى الأمام وتثبت قدرتها الاقتصادية على خلق فرص عمل جديدة مباشرة في مختلف القطاعات السياحية بناءً على حجم الاستثمارات والتوسع في مجالاتها من جهة، وبشكل غير مباشر في الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى سواء كانت خدمية أو منتجة، من ناحية أخرى. وهذا سيؤدي حتما إلى انخفاض في البطالة في البلدان وسيكون له تأثير إيجابي على معدلات الجريمة بجميع أشكالها ومظاهرها. تحقق الممارسات الأمنية ومعدلات إنجازها ونجاحها الاستقرار الأمني المطلوب، لا سيما فيما يتعلق بضبط حجم الجريمة وتقليص حجمها، وكذلك سرعة ضبطها وتقديم المساعدة الإنسانية للسائح، بالإضافة إلى تحقيق السلامة، الأمان والطمأنينة في جميع الأماكن التي يتحرك فيها السائح عبر الزمان والمكان لتحقيق أعلى درجات الرضا. (29)

الأمـــــن السياحي الدينـــــي : الانتماءات الدينية والعقائدية في البلدان التي ترسل وتستضيف السائحين هي مقدسة جدا في النفوس، وهي في حدود تنوعها من حيث العقيدة ودور العبادة التي تمارس فيها، يجب تغطيتها. والحماية والتأمين على مستوى التشريعات والقوانين والإجراءات الإدارية والتنظيمية للدولة والاحترام المتبادل.

من هنا يمثل التزام السياح وانضباطهم في تنفيذ هذه البرامج، وكذلك مدى الوعي الثقافي لدى مواطني الدولة المضيفة، النموذج الحديث لاحترام القيمة الفكرية والروحية والدينية للسياح، وتوضيح المعايير الحاكمة. لضمان استدامة وتواصل هذه الأماكن السياحية الدينية.(30)

المطلب الثالث ـ التنمية المستدامة في المجتمع الليبي :

فالتنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد ومتنوعة المجالات ورغم أن النمو الاقتصادي يمثل جواهر عملية التنمية والقوة الدافعة لها، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الأبعاد الأخرى للتنمية سياسية كانت أو بشرية، كما يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقة للتنمية، وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم، فالتنمية

ليست خلق شيء من العدم، ولكنها استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع واستدامتها.

وعرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم (31)، كما عرفتها (FAO) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها إدارة الموارد وقاعدتها وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول(32).

عرفت أيضاً بأنها تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكواكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم، والحصول على الخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية صيانة المادية والاجتماعية، وهي تنمية تشترط ألا نأخذ أكثر مما نعطي، فإنها أحد عناصر الاستثمار التي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي التي تأثر بمعدلات الادخار والدخل والاستهلاك ومستوى الشغل ومستوى النمو والتنمية(33).

مما سبق يمكن توضيح مفهوم التنمية المستدامة على أنها النشاط التي يستطيع إدارة كل الموارد للأجيال الحاضرة والقادمة بصورة تضمن تحقيق الاستمرارية.

خصائص التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي الفكر التنموي والوعي الدولي بالعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية والبيئة، حيث أن التنمية المستدامة كمشروع تنموي ينطوي عليه العديد من الخصائص والمميزات وهي كالآتي(34)

1. إن التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح داخل المجتمع، حيث أنها تسعى للقضاء على الفقر في العالم.
2. الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها، ومحركها على جميع الأصعدة.
3. إن التنمية المستدامة أعم وأشمل من التنمية لأنها أكثر تداخلاً وتعقيداً.
4. التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والوقوف على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
5. إن التنمية المستدامة المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن معينة أو سنوات معدودة، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد وأن الاحتياجات

كما يتصورها الناس تحدد اجتماعياً وثقافياً، ومن ثم أن التنمية المستدامة تتطلب انتشار الفهم التي تشجع الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بينهما.

أهداف التنمية المستدامة في المجتمع الليبي:

تهدف التنمية المستدامة في المجتمع الليبي وفق رؤية التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمع إلى:

1-توزيع هيكل الاقتصاد الوطني بما يضمن عنصر الاستدامة في عملية التنمية.

2-خلق مصادر جديدة للدخل القومي تكون بديلا عن الدخل النفطي.

3-تحقيق العدل في توزيع الدخل.

4-رفع المستوى المعيشي للمواطنين.

5-الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المعرفة والقدرة المادية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية.

6-بناء الهياكل المحورية كأساس لتنمية وكفاءة الاقتصاد الوطني.

7-تحقيق التنمية والوضع المتوازن لكامل التراب الليبي.

أبعاد التنمية المستدامة في المجتمع الليبي:

يصنف تقرير التنمية البشرية الدولي ليبيا ضمن مجموعة الدول ذات المستويات العالية من النمو إنجازات عالية في مجال التنمية، على مقياس متدرج لإنجاز الدول الواقعة بينهما (1-0) تقدير الأداء الليبي يساوي (0.806)، وبالتالي فهو مرتب حسب وجاء تقرير عام 1998 في المرتبة 64 في تسلسل الإنجازات التنموية من بين 174 دولة صناعياً ومتطوراً وحسب ما استقر عليه الباحث في القسم السابق من هذا البحث في التعامل مع التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد: الاجتماعية والاقتصادية وثقافيًا، سيتناول هنا التنمية المستدامة في المجتمع الليبي بعد (عام 1969) وفي الفترة من 1973 إلى 1999 في ضوء المؤشرات التالية:

أولاً ـ الاجتماعية:

أ-الخدمات التربوية: يمكن تحليل هذا البعد من خلال الإجابة على السؤلان التاليان:

-ما مدى تحقيق هدف التعليم للمجتمع؟ وهل تتحقق من جودة التعليم وكميته؟

أ-ما مدى تحقيق هدف التعليم للمجتمع؟ عندما غادر الاستعمار الإيطالي الأراضي الليبية، كانت نسبة التعليم ومن أكثر من 1٪ من الليبيين يعرفون القراءة والكتابة، بحسب تعداد عام 1940 في الوقت الحاضر، 37٪ من الليبيين يجلسون في المدارس أيضًا تم تشكيل ما يتعلق بالإنفاق التربوي في بداية خطة التنمية الأولى عام 1973 حوالي

15.3٪ من الموازنة العامة، بينما شكل عام 1996 ما يعادل 16.7٪ من إجمالي الموازنة، ومن بين المؤشرات الأخرى لتطور الميزان التعليمي، فإن الميزانية العامة هي زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم للفئة العمرية (6-24 سنة) من 64٪ عام 1973 إلى75% في عام 1995 م، وتعزى هذه الزيادة إلى عاملين رئيسيين أحدهما زيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس فوق الابتدائية (إعدادي وثانوي)، وزادت هذه المعدلات في المرحلة الإعدادية من 18٪ عام 1973 إلى 66٪ عام 1973، وكذلك التعليم الثانوي العام والعالي، حيث ارتفع معدل الالتحاق من 6.7٪. و3.8٪ في عام 1973 إلى 50٪ و14.2٪ على التوالي في عام 1995، العامل الثاني لزيادة معدل الالتحاق بالتعليم هو القبول العالي للإناث في التعليم حيث كانت هناك فجوة بنسبة 21.5٪ بين الذكور والإناث (لصالح الذكور.(35)

واختفت هذه الفجوة تمامًا بحلول عام 1995، لكن معدلات الالتحاق بها وفي بعض المراحل، تجاوزت نسبة الإناث نسبة الذكور، حيث كان معدل الالتحاق أعلى بالنسبة للذكور عام 1973 في التعليم الإعدادي، كانت 23.4٪ وكانت نسبة التحاق الإناث في نفس العام وفي نفس المرحلة 11.7٪ تغير الوضع عام 1995 وأصبح معدل التحاق الذكور 64٪ في حين ارتفعت نسبة التحاق الإناث بهذه المرحلة إلى 68٪ بينما كانت هذه النسبة في عام 1973 10٪ للذكور، كانت 5٪. بالنسبة للإناث، فقد أصبحت 46٪ لصالح الإناث مقابل 43٪ للذكور في التعليم الثانوي عام 1995.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، كانت معدلات التحاق الذكور قريبة من معدلات التحاق الإناث عندما بلغت قرابة 14٪ لكلا الجنسين. في مستوى آخر من التحليل هو تطوير التوازن التربوي وتوافر التعليم للجميع. نعالج التوزيع الجغرافي للخدمات التربوية (الريفية -الحضرية)، وعلى هذا المستوى التطور واضح بشكل واضح، حيث كانت هناك فجوة واضحة في عام 1973، والتي تم القضاء عليها بما في ذلك عام 1995، وبحسب تعداد عام 1973، كان معدل الالتحاق في المناطق الحضرية (مثل طرابلس وبنغازي) حوالي 87.2٪ للذكور و60.7٪ للإناث، وتغيرت الصورة تماما في عام 1995 عندما أصبح المعدل للذكور تبلغ نسبة الإناث في طرابلس حوالي 79٪ و77٪ على التوالي فيما تزيد النسبة بلغت نسبة التحاق الإناث عن الذكور في بنغازي 74.5٪ مقابل 74٪ للذكور بالنسبة للمناطق الريفية، كانت هذه الفجوة أكثر وضوحا بلغت نسبة التحاق الذكور 75٪ ولم تتجاوز 29٪ للإناث عام 1973 بينما وكانت معدلات الالتحاق بين الجنسين قريبة من 71٪ للذكور و 68.3٪ للإناث. من التطور

التربوي في الجماهيرية التوسع الأفقي في المؤسسات التعليم، بعد وجود جامعة واحدة عام 1970، بلغ عدد الجامعات عام 1970 إلى 14 جامعة مع حوالي 90 كلية موزعة في جميع المناطق وتستوعب وبحسب إحصاء 98-99، بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس حوالي 166 ألف طالب وطالبة و (5500) عضو هيئة تدريس ما يقرب من نصفهم من غير الليبيين. (36)

2-هل تتحقق من جودة التعليم وكميته؟

إذا كنا نعني بالكمية التعليمية لمعدلات الالتحاق والتقدم في المستويات.

كيف نقصد العملية التعليمية كعملية إبداعية لها مدخلاته وشروطه لخلق إنسان مجهز بقدرات معرفية ونفسية وحركية واتجاهية جديد، وفي هذا الاتجاه تعتمد الإدارة التربوية الليبية على التخطيط المتزامن لكل برنامج من برامج التوسع الكمي والتحديث النوعي للعملية الحالية من خلال مشروع تخطيط نوعي وطني، يهتم بتحديد تعريف أوضح الأهداف التدريسية لمراحل التعليم المختلفة وهذا نابع من الاعتراف بأن المراجعة وضع تعريف للعوامل الأكثر ترجيحًا التي تؤثر على الكفاءة التعليمية للمدارس الليبية ومنحهم أوزاناً مختلفة، من أجل توفير ما يلزم لمواجهتهم. من المفترض أن يتم تحديد عوامل الترجيح هذه من خلال مسح العينة مستوى المناطق والتوزيعات الجغرافية لتقييم مدخلات وعمليات النظام التعليمي، وفرز الأثر الأكبر على الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية.

ب-الخدمات الصحية- في عام 1969 اتبعت استراتيجية سليمة وهي (الاستراتيجية الأولى) أدى إلى العديد من التحولات الديموغرافية وجوانب تحسين صحة المجتمع.

أهم الخطوط العريضة الاستراتيجية هي:

وتتمثل في النقاط التالية: (الترهوني ، ب.ت)

1-مراعاة التغطية الشاملة للسكان بالخدمات الصحية والوقائية الأولوية المطلقة للمناطق النائية.

2-توفير الوسائل والوسائل التشريعية والتنظيمية والإدارية الكفيلة بذلك الترابط والتنسيق بين الخدمات الصحية والخدمات التكميلية أو ذات الصلة مثل خدمات التغذية والإسكان وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي والتخلص من القمامة والنفايات، ومراقبة الأغذية، والأمن الصناعي.

3-تقديم الخدمات الصحية بالمجان ورفع مستواها والحصول على الخدمات الصحية المعدلات المثلى في عدد الأسرة في المستشفيات وتجهيز المجموعات الطبية المختلفة مع العمل على توفير المستلزمات من الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية.
4-تحصين الأفراد ضد الأمراض المعدية والتركيز على مشاريع الصحة الوقائية ومكافحة الأمراض المعدية والمتوطنة.
5-تنمية القوى العاملة الصحية المحلية وتنفيذ برامج التعليم والتدريب الصحية على مختلف المستويات في الداخل والخارج.
6-تطوير وتقوية المؤسسات الصحية والطبية القائمة وتزويدها بأحدث التقنيات والمعدلات الطبية والأجهزة المتطورة، والعمل على رفع كفاءة أداء هذه المؤسسات.
7-الاهتمام ببرنامج التثقيف والإرشاد الصحي والصحة المدرسية.
8-الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالخدمات الصحية والعوامل الاقتصادية والثقافية والنفسية المؤثرة على المستوى الصحي، ونتيجة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، تحسنت مؤشرات التنمية الصحية بشكل عام.

ج-الإسكان والمرافق: قبل مناقشة مؤشرات التنمية في البعد السكاني، يجب الرجوع إلى محاور السياسة الوطنية للإسكان في ليبيا وهي:

- رفع المستوى المعيشي للأفراد، وتوفير السكن الصحي واللائق لكل مواطن.
- التأكيد على الإسكان العام واعتبار مشاريع الإسكان العام أداة رئيسية للتخفيف من وطأة الوضع السكني.
- اعتبار الملكية المبدأ الأساسي لسياسة الإسكان.
- زيادة المخزون السكني وتجاوز العجز وإنتاج المواد الأولية اللازمة للنهوض بالمشاريع الإسكانية والاعتماد على الذات في هذا المجال.
- لغرض تحليل أبعاد سياسة الإسكان ومراقبتها وتحديد آثارها.

ثانياً ـ أبعاد التنمية الاقتصادية:

من الممكن تتبع مسيرة التنمية الاقتصادية في المجتمع الليبي من خلال الأرقام والتمييز بين ثلاث سمات تنفرد بها الاقتصاد الليبي وتؤثر على تطوره التنموي ومن أهم هذه الخصائص: (37)

1. تقلبات النمو.
2. أداء الاقتصاد الليبي مقيسًا بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ومنذ ذلك الحين وبدء اعتماد خطط التحول التنموي إلى مرحلتين رئيسيتين:

- مرحلة النمو المرتفع: وهي فترة السبعينيات التي شهدت تنفيذ الخطتين الأولى والثانية، حيث بلغ النمو خلال الأول بالأسعار الثابتة لعام 1980 متوسطًا. بلغت 9.2٪ عند وصوله في الخطة الثانية ارتفع إلى 6.4٪. اما النمو الذي حققته الايرادات النفطية فقد ارتفع بنسبة 21.7٪ خلال الخطة الأولى وبنسبة 11.8٪ خلال الخطة الثانية.
- مرحلة النمو غير المستقر: والتي تشمل الثمانينيات والتسعينيات، عندما تحولت إلى سلبية بمعدل4.1% خلال الخطة (1980-1985) ثم عادت ليسجل معدل نمو إيجابي 3٪. خلال فترة الخطة (1985-1990)، استمرت بمعدل ضئيل خلال الفترة (1990-1995)، ليستقر عند 0.1.4٪. ويلاحظ أن النمو الفعلي خلال التسعينيات كان مشابهاً تقريباً لما كان عليه خلال النصف الثاني من الثمانينيات، وربما كان النمو ضئيلًا في النصف الأول من التسعينيات كانت بسبب تواضع الإنتاج النفطي الذي بلغ خلال تلك الفترة(0.7٪) بينما لم يحقق الإنتاج غير النفطي أكثر من (2.6٪) سنويا خلال تلك الفترة.

لذا فإن السبعينيات هي عقد التوسع السريع، وكان ذلك العصر التطور التاريخي هو مزيج من الطفرة التنموية والطفرة النفطية، ويتمثل الأول في أهداف الثورة تحمل في طياتها مهام التغيير الاقتصادي والاجتماعي، والثانية ممثلة فيها الزيادات الفلكية في أسعار النفط التي رفعت إيرادات الدولة بمعدلات عالية، من يسير في مسار الاقتصاد الوطني في ليبيا يلاحظ أن هذا العقد شهد قرارات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني والنهوض بالتنمية البشرية وقطاعات الرقابة الثروات الطبيعية وتأميم الشركات الأجنبية وتولي الدولة القومية والقطاع العام مسؤولية إدارة دفة الاقتصاد.

3. البعد المواجه للداخل (استراتيجية إحلال الواردات): ذكرنا في مناقشتنا خصائص التنمية المستدامة في المجتمع الليبي، تتميز بخاصية الاعتماد على الذات، ولهذا فضلت الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني منذ البداية لإعطاء أهمية خاصة للبعد الموجه نحوه.
4. البعد الداخلي مقارنة بالتوجه الخارجي المتمثل في تطوير علاقة قوية ومتساوية الاقتصاد العالمي والاستفادة من أساليب الاستفادة من التجارة الدولية التي كانت في ذروتها في ذلك الوقت، بسبب حدوث التحولات الهيكلية في الصناعة والزراعة مكانها هو استجابة للمطلب الاجتماعي والضرورة الداخلية التي يمليها إرث الثورة الضخمة الموروثة من عصور سابقة.

خلاصة واستنتاجات :

وبحسب ما قلناه فإن الأمن يعتبر الركيزة الأساسية لتحريك العجلة الاقتصادية بشكل عام، ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار إلا من خلال استراتيجية التخطيط متوسط المدى وطويل الأمد، وهو الأسلوب الذي تتبناه ليبيا من خلال للخطط الخمسية والضمان الاجتماعي والأمن السياحي وفي إطار استراتيجية الدولة، مع الإيمان بأن الأمن القومي بشكل عام لا يمكن تحقيقه إلا إذا تحققت مكوناته الاقتصادية والسياسية والضمان الاجتماعي، وأمن السياحة كجزء من الأمن الاقتصادي، فإنه يساهم بشكل كبير في تطوير قطاع السياحة إذا عملت الدولة على دفع عجلة التقدم والأركان التي يقوم عليها. وتحديدا فيما يتعلق بالقاعدة البيئية التي تشمل البيئة البشرية التي يعيش فيها رغم أن الجريمة ظاهرة لا توجد في فراغ، حيث أعدت الدولة نظاماً قانونياً لحماية المصالح العامة للدولة والمواطنين من أي مخاطر تشكلها السياحة الوافدة أو المحلية. في نفس السياق، تهدف إلى حماية السياح، وإذا تم اكتشاف بعض العيوب فإن استمرار العمل وتصحيح المسارات سيؤدي حتمًا إلى نجاح خطة تطوير مخطط أفق 2030 للسياحة المستدامة، ولأن مفهوم الأمن في حد ذاته يعني احترام القواعد والقوانين التي تحكم العلاقات في المجتمع وعدم اختراقها في جميع المجالات والأسس التي تقوم عليها، وتحقيق الحماية، فإن نظام جنائي مستنير وشامل يضمن أنه يغطي أكبر قدر ممكن. ونسبة الأهداف الهادفة إلى تحقيق الأمن السياحي. وتتمثل إحدى طرق تحقيق الأمن السياحي بأوسع معانيه في القانون الجنائي للسياح.

الهوامـــــــــش :

1– عيسى، على.(2019)، مكافحة الإجرام السياحي وأثره على السياحة المستدامة في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية , 8(3)، 58 – 81
2– راتب، محمد الهادي عبدالحكيم.(2020)، الجرائم المتعلقة بالسياحة: دراسة في علم ضحايا الجريمة وعلم الإجرام السياحي، المجلة القانونية , 8(13)، 4353 – 4458
3– عيسى، على.(2019) مرجع سابق
4- العلكمي، عبد الرحمن آل حمد.(2012)، الأمن جوهر السياحة، حلقة علمية حول الأمن السياحي، ، تونس.
5- الشادلي، رحماني بن عميرة .(2012) دور القوانين و التشريعات العربية في تحقيق الأمن السياحي، الحلقة العلمية بكلية التدريب.
6- المصدر السابق
7- المهيرات، بركات كامل .(2009)، الأمن السياحي و التشريعات السياحية –الطبعة الأولى 2009، دار الفكر.
8– فتح الله، زيداني .(2015)، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق جامعة بسكرة.

9ـ المهيرات، بركات كامل .(2009)، مرجع سابق
10- العلكمي، عبد الرحمن آل حمد.(2012)، مرجع سابق
11- فتح الله، زيداني .(2015)، مرجع سابق
12ـ العلكمي، عبد الرحمن آل حمد.(2012)، مرجع سابق
13- فتح الله، زيداني .(2015)، مرجع سابق
14- المهيرات، بركات كامل .(2009)، مرجع سابق
15- فتح الله، زيداني .(2015)، مرجع سابق
16- العلكمي، عبد الرحمن آل حمد.(2012)، مرجع سابق
17- فتح الله، زيداني .(2015)، مرجع سابق
18- المهيرات، بركات كامل .(2009)، مرجع سابق
19- فتح الله، زيداني .(2015)، مرجع سابق
20 ـ المرجع السابق
21- المرجع السابق
22- عيسى، على.(2019) مرجع سابق
23ـ المرجع السابق
24- راتب، محمد الهادي عبدالحكيم.(2020)، مرجع سابق
25ـ عيسى، على.(2019) مرجع سابق
26- راتب، محمد الهادي عبدالحكيم.(2020)، مرجع سابق
27- المرجع السابق
28- المرجع نفسه
29ـ فتح الله، زيداني .(2015)، مرجع سابق
30ـ العلكمي، عبد الرحمن آل حمد.(2012)، مرجع سابق
31ـ فيانا، ميلو فاينا، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت،1944.
32ـ معتصم إسماعيل، دور الاستثمارات في تطبيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا، 2015
33- ويليم، راكز هاويت، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990.
34- محسن ميلاد الترهوني، (ب.ت) السياحة البيئية والتنمية المستدامة، دراسة نموذج المجتمع الليبي، دار الحرم للتراث
35ـ المصدر السابق
36- المصدر السابق
37ـ المصدر السابق